



222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل



قال إن قوانينه ترتبت عليها آثار سيئة على جيب المواطن بدر الملا لـ «الانباء»: المجلس المنحل سقط رقابياً بشطبه الاستجابات

إجري الحوار: يوسف نازم

أكد مرشح الدائرة الثانية بدر حامد الملا أن المجلس السابق سقط رقابياً سقوطاً ذريعاً بسبب إقدامه على شطب الاستجابات وعدم تقديم طلبات طرح الثقة في الوزراء، كما أنه أعطى فرصة للحكومة بأن تؤثر على أعضائه لدرجة أنها كانت توجه لهم الأوامر بسحب توافيقهم من طلبات سحب الثقة. وقال الملا، في حوار خاص لـ «الانباء» إن غالبية قوانين المجلس السابق مخالفة للدستور والمواثيق الدولية وكرامية ومنها قوانين الحبس الاحتياطي والعزل السياسي وتخفيض سن الحدوث، متمهداً بالعمل على إصدار قوانين الاعسار والتمويل العقاري. فالقانون الحالي يسبب ضرراً للخزينة العامة وطالب الرعاية السكنية، وإلى تفاصيل اللقاء:

مصادر الدخل؟
● اعتقدت الحل الأول هو أن نتحول من تصدير النفط الخام إلى تنويع الصناعات النفطية، فالمشتقات النفطية تعطي قيمة أكبر لعوائد النفط أكثر من بيعه كنفط خام، كما أن تفعيل صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كفيل بالنهوض بالاقتصاد نهوضاً كاملاً عن طريق منح الشباب فرص التحدي في القطاع الخاص كإرباب عمل.

ما هو توجهك تجاه الشباب؟
● الدولة ترعى النشء، وصاحب السمو الأمير أقام مؤتمراً للشباب وكان برعاية وحضور سموه، لكن الأجهزة المعنية بالشباب للأسف دورها لا يعكس تلك الرغبة الأميرية، فلا تجد تفعيلاً لدور الشباب لدى وزارة الشباب ولا برامج تحثويهم، ولعل العنف الأخير الذي حصل في المجمعات التجارية أبلغ دليل على أن وزارة الشباب لا تقوم بدورها كاملاً.

الإسكاني لسنوات فإن ذلك من شأنه أن يلحق الضرر بالمواطن عن طريق دفع الإيجارات وارتفاع أسعار مواد البناء وأسعار الأيدي العاملة، ومن ثم فهو بخسر أكثر من نصف القرض الإسكاني قبل أن يستلم منه ديناراً واحداً، وكذلك الحال للدولة فهي تفقد القيمة الشرائية للقرض لأن تمام سدادها يكون بمتوسط خمسة وأربعين سنة وبالتالي فقيمة الدينار الشرائية اليوم تختلف عن القيمة الشرائية للدينار بعد خمسة وأربعين سنة، لذلك الحل في قانون التمويل العقاري.

كيف يطبق قانون التمويل العقاري؟
● يكون تطبيقه بتغيير دور بنك الائتمان من مقرض إلى كفيل وتمكين الشباب من الاقتراض من البنوك بفوائد ميسرة ومدة سداد تصل إلى 25 سنة، لذلك سنسجد أن القسط الإسكاني أقل قيمة من الإيجار الذي يدفعه مع الأخذ بعين الاعتبار أن القسط ثابت وأن الإيجار يرتفع كل خمس سنوات. ما هو الحل الجزري لتنويع

الحدوث، وقانون الطفل، وقانون أسواق المال الذي ابتسر جزء من مواده بسبب التجاذبات السياسية، وقانون المناقصات وغيرها من القوانين.

ما دورك تجاه تلك التشريعات؟
● سنسعى إلى تعديل بعض القوانين وإلغاء البعض الآخر، كما سنعمل على إصدار العديد من القوانين وبخاصة قانون الإعسار وقانون التمويل العقاري.

ماذا تقصد بالتمويل العقاري وهل تراه حلاً للمشكلة الإسكانية؟
● عن نفسي أرى أن المشكلة الإسكانية ليست مشكلة تحرير أراضٍ لأن الأراضي تم تحريرها منذ سنوات، أما المشكلة الحقيقية فهي مشكلة التمويل العقاري لأن التمويل بالطريقة الحالية يسبب ضرراً للخزينة العامة ولطالب الرعاية السكنية.

كيف يتضرر كلا الطرفين؟
● عندما نجد أن طالب الرعاية السكنية يتأخر استلام طلبه

أرفض الإمتناع عن التصويت لأنني اعتبر مثل هذا الموقف بمنزلة موقف رمادي، فالناخبون انتخابوني لاتخاذ قراراً بالموافقة أو الرفض لا لكي امتنع عن التصويت.

ما رأيك في الجانب التشريعي للمجلس المنحل؟
● الجانب التشريعي يفتخر به المجلس المنحل بكثرة عدد قوانينه، في حين أن الكم لا يغني عن وجود الجودة، للأسف وجدنا تشريعات متناقضة تماماً وكان النواب تناسوا أن هناك تشريعات سابقة أصدرها في ذات المجلس، فضلاً عن الأثار الخطيرة لبعض القوانين وما تحمله من مخالفات للدستور والمواثيق الدولية.

عن أي قوانين تقصد تلك التي فقدت الجودة؟

● أفضل مثال قانون البصمة الوراثية بما يحمله من مخالفة للدستور والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى قوانين أخرى كتعديل قانون الحبس الاحتياطي، وقانون العزل السياسي، وتخفيض سن

عشرات الأسئلة البرلمانية التي وجهت له للكشف عن خلل الأجهزة الاقتصادية التي تحت إشرافه، هذه الأوجه من الخلل خلقت انطباعاً أنه أصبح عبئاً على الحكومة.

كيف سيكون أداؤك في المجال الرقابي؟
● لدي مسلمات لا أستطيع أن أحمدها. فانا من الرافضين لشطب الاستجابات لأنه ببساطة التناقص على سلطة المجلس منفرداً في التصويت على طرح الثقة، كما أرفض إحالة الاستجابات إلى اللجنة التشريعية لأنه ليس من اختصاصها، وأرفض إحالة الاستجابات إلى المحكمة الدستورية لأن اختصاص المحكمة الدستورية في مجال التفسير مقتصر على تفسير النصوص دون التعرض لنصوص الاستجابات.

وما دورك تجاه تصويت طرح

الثقة؟
● لسدي موقف محدد في مسائل التصويت سواء في المسائل التشريعية أو الرقابية، وهو أنني

ما وجهة نظرك في أداء مجلس الأمة المنحل؟

● في اعتقادي أن المجلس المنحل سقط رقابياً سقوطاً ذريعاً، وقد كانت مؤشرات هذا السقوط واضحة من خلال شطب الاستجابات وغياب طرح الثقة، فضلاً عن أن معايير الرقابة لم تكن موضوعية البتة ولعل أبلغ دليل قدرة الحكومة على التأثير على الأعضاء لدرجة أنه لم يقدم أي طلب طرح ثقة، فضلاً عن قدرتها على توجيه الأوامر لبعض الأعضاء في سحب توافيقهم من طلبات طرح الثقة.

لكن هناك وزراء استقالوا؟

● استقالة بعض الوزراء كانت نتيجة لوجود انطباع لديهم أنهم أصبحوا عبئاً على الحكومة بأخطائهم، ولعل أبلغ مثل ما تم مع وزير التجارة السابق الذي قدم استقالته احتجاجاً على تعديلات قانون أسواق المال، في حين أنه سبق تعرضه لاستجابات من النائب عبدالله الطريجي وكان هناك استجابات قائم مقدم من النائب روضان الروضان فضلاً

ليس من الملائم
خوض الانتخابات
التكميلية بدلاً عن
أعضاء استقالوا
لسبب سياسي

الحكومة كانت تؤثر
على الأعضاء لدرجة
أنها كانت توجه
لهم الأوامر بسحب
توافيقهم من طلبات
سحب الثقة

لماذا قدمت ترشحك في انتخابات

2016 وهل كانت لديك نوايا بالترشح سابقاً؟
● فكرة الترشح لمجلس الأمة كانت موجودة لدي منذ سنوات، إلا أنني سبق لي التفكير في خوض الانتخابات التكميلية التي أجريت في عام 2014 إلا أنني ارتأيت تأجيل فكرة خوض الانتخابات على الرغم من أن فرصتي بالانتخابات التكميلية كانت جيدة.

ولماذا لم تخض الانتخابات التكميلية التي أجريت في 2014؟

● قراري بعدم خوض الانتخابات التكميلية كان لسبب واحد، وهو أنه ليس من الملائم أن أخوض الانتخابات بدلاً عن أعضاء استقالوا لسبب سياسي، لو كان خلو المقعد الشايفي لسبب آخر لما ترددت في خوضها لكن الوضع السياسي إبان الانتخابات التكميلية وتصنيف الشارع بين مشاركين ومشاركين آخرين احتجوا على أداء مجلس الأمة فقدموا استقالاتهم لا اعتقد أن خوض الانتخابات وقتها أمر ملائم.

الدائرة 4

مرشح الدائرة الثالثة

عبدالله المعيوف

26 . 11
بصمة وطن

مرزوق
الخليفة
الشربيه

عبدالله المعيوف

مرشح الدائرة الثالثة

عبدالله المعيوف

abduhalmayouf @abdullah_elmayouf